المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

التقرير السنوي العشرون 2024

آذار 2025

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله

صاحب السمو الملكي الأمير حسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تراعي التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة

رسالتنا

تخصـــيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المســـاهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازناتها وجداول تشـــكيلات وظائفها، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشـــاريع والأنشطة الخاصة بكل منها.

قيمنا الجوهرية

الشمولية

التشاركية

المساءلة

الشفافية

المسؤولية المجتمعية

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
تقديم	5
مفاهيم مستخدمة	6
استراتيجية دائرة الموازنة العامة	7
خدمات دائرة الموازنة العامة: - برنامج الادارة والخدمات المساندة - برنامج تطوير منهجية الموازنة - الهيكل التنظيمي للدائرة	10
إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2024	13
التطلعات المستقبلية	22
ملحق الأشكال البيانية لأبرز ملامح قانون الموازنة العامة لعام 2024	23

تقديم

يسـرني أن أقدم لكم الإصـدار العشـرين من التقرير السـنوي لدائرة الموازنة العامة الذي يسـلط الضـوء على أهم إنجازات الدائرة التي تحققت خلال عام 2024، حيث تم إدخال مزيداً من التحسينات على وثيقة قانون الموازنة العامة من خلال تضـمين برامج الانفاق في الموازنة معلومات إضـافية حول المخرجات والنتائج المتوقعة لكل برنامج، والتحديات التي يواجهها البرنامج، والاجراءات الهادفة إلى معالجة هذه التحديات وتحسـين الخدمات المقدمة إضـافة الى النوع الاجتماعي، وبما يعزز من تقييم الخدمات العامة المقدمة في ضـوء النتائج وتعميق تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. كما تسعى الدائرة إلى بذل المزيد من الجهود لتطوير عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وبما يؤدي الى تعزيز المكاسب التنموية لعملية الانفاق العام.

ويستعرض هذا التقرير لمحة حول استراتيجية دائرة الموازنة العامة وأبرز الخدمات التي تقدمها الدائرة في سبيل تحقيق أهدافها خاصـة المتعلقة منها بتعزيز كفاءة الانفاق العام والمسـاهمة في تحقيق مسـتهدفات الإدارة المالية، بالإضـافة إلى استعراض ابرز انجازات الدائرة المتحققة في مجال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة والتطلعات المستقبلية التي تسعى لتحقيقها في سبيل مواصلة التطوير والتحسين في مجال عملها.

وفي الختام، أتقدم بالشـكر والإمتنان لموظفي دائرة الموازنة العامة على ادائهم المتميز لتحقيق اهداف الدائرة، آملاً ببذل المزيد من الجهد والعطاء لتحقيق المزيد من الانجازات تحت راية مليكنا المفدى جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق،

مدير عام دائرة الموازنة العامة
مجدي فيصل الشريقي

مفاهيم مستخدمة

الفصـــــــــــل :	الدائرة أو الوحدة الحكومية التي تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة.
الدائرة الحكوميـــة:	أي وزارة او دائرة او سلطة او هيئة أو مؤسسة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.
الوحدة الحكوميـــة:	أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو شركة أو مؤسسة عامة مستقلة مالياً أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة.
الموازنـة العامـــة:	خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.
السنة الماليـــــة:	السنة التي تبدأ في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.
الواردات (الإيرادات):	جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائض والمنح وأي اموال اخرى ترد للخزينة العامة او لأي وحدة حكومية.
النفقـــــــــات:	المبالغ المخصصة ضمن موازنات الفصول لتمويل بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية كافة حسب قانون الموازنة العامة، وفقاً للتصنيف الاقتصادي المعتمد للنفقات.
المـوازنـــــــة الموجهة بالنتائـج:	المنهجية المســتخدمة في اعداد قانون الموازنة العامة والتي بموجبها تقوم الفصـــول بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وانشطتها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على ان تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بإطار زمني وان تكون منسجمة مع رؤية ورسالة الفصول لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية.
الإطـــار المالـــي متوسط المـــدى:	: الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين والمســتندة إلى توقعات الاقتصـــاد الوطني والمبنية على عدد من المرتكزات والفرضـــيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.
إطـــار الإنفـــاق متوسط المـــدى:	الخطة التفصيلية للنفقات المتوقعة للفصول خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين.
جدول التشكيـــلات:	مجموعة الوظائف والفئات والدرجات والرواتب المحددة لكل منها في نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، ويستثنى من الوحدات الحكومية الشركات المملوكة للحكومة.
خارطة الحسابـــات:	مجموعة من التصـنيفات المتسـقة والمناسـبة لمعاملات النظام المالي الحكومي تتضـمن التصـنيف الوظيفي والاقتصادي والتنظيمي والبرامجي والتمويلي والجغرافي للبيانات المالية الحكومية.
المتابعة والتقييـــــــم:	متابعة مؤشـرات الأداء وقياسـها على مسـتوى الأهداف الاسـتراتيجية والبرامج في قانون الموازنة العامة للتأكد من تحقيقها للنتائج المستهدفة.

إستراتيجية دائرة الموازنــة العامة

قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد خطتها الاستراتيجية للأعوام (2023-2025) استناداً إلى الأولويات والخطط والتوجهات الحكومية لتحسين مسار الاقتصاد الوطني، كما تم الاستناد إلى الأطر التشريعية الناظمة لعمل الدائرة، وتأتي هذه الاستراتيجية لتحقيق المزيد من الانجازات واستكمال البناء على ما تم تحقيقه ضمن استراتيجيات الدائرة للسنوات السابقة في مجال تعزيز استدامة المالية العامة، وتعزيز نهج الموازنة الموجهة بالنتائج، إضافة إلى تعميق ممارسات الشفافية المالية والمساءلة العامة ومأسستها، وتعزيز نهج اللامركزية المالية في المحافظات، وتطوير هيكلية الجهاز الحكومي وبيئته التنظيمية ورفع كفاءة الأداء المؤسسي لدائرة الموازنة العامة بما يضمن استمرار الدائرة في تقديم خدمات استثنائية ومميزة.

وقد تضمنت الخطة الاستراتيجية الأولويات والمحاور للمرحلة المقبلة والهادفة إلى تجسيد رؤية الدائرة وتحقيق رسالتها وقيمها الجوهرية.

وتسعى دائرة الموازنة العامة في خطتها الاستراتيجية للأعوام (2023-2025) إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية التالية:

1- الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر.
2- تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة أفضل لجميع المواطنين.
3- تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية.

وللمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية المذكورة، فقد تضمنت الخطة عدداً من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدائرة إلى تحقيقها تمثلت بما يلـــي:

1- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
2- تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الانفاق العام.
3- المساهمة في تطوير هيكلية الجهاز الحكومي واصلاح البيئة التنظيمية.
4- رفع كفاءة الاداء المؤسسي.
5- المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.

كذلك تضمنت الخطة الاستراتيجية الانشطة التالية:

- اعداد مشروع قانون الموازنة العامة وفق منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج.
- ضبط وترشيد النفقات الجارية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- ضبط النمو في النفقات التشغيلية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- توجيه الانفاق العام نحو المشاريع ذات القيمة المضافة القادرة على توفير بيئة عمل مناسبة للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.
- توجيه نفقات المشاريع الرأسمالية نحو مصادر الطاقة المتجددة.
- تفعيل نظام المتابعة والتقييم لأداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- نشر البيانات المالية وفق معايير الشفافية والافصاح المالي.
- اصدار دليل المواطن للموازنة سنوياً.
- المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي لضمان استخدامه في الجوانب ذات الأثر الإيجابي على الاقتصاد.
- تحديد السقوف المالية للمحافظات ورصد المخصصات المالية لها.
- المساهمة في مراجعة معادلة ومعايير تحديد السقوف الرأسمالية للمحافظات وتحديثها إن تطلب الأمر وحسب المستجدات.
- المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي للمحافظات.
- المساهمة في اعداد وتنفيذ برامج بناء قدرات المحافظات بما يتناسب مع التوجه الحكومي في تطبيق نهج اللامركزية.
- الموائمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة.
- إعداد نظام تشكيلات الوظائف للدوائر والوحدات الحكومية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- الموازنة بين الوظائف الفنية التخصصية مقابل الوظائف الادارية والمساندة.
- تنفيذ الأبعاد المالية لقرارات الحكومة في إعادة هيكلة ودمج أو إلغاء بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية.
- اعداد تقرير شهري حول حركات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- رفع كفاءة إدارة الموارد البشرية والمالية.
- المحافظة على سلامة بيئة العمل الداخلية.
- تطبيق الأنظمة الإلكترونية التي تساهم في ترشيد النفقات مثل نظام إدارة المخزون ونظام تتبع المركبات وغيرها.
- متابعة وتطوير الأنظمة العاملة في الدائرة.

- متابعة وتطوير البنية التحتية الإلكترونية للدائرة.
- اعداد تقرير نصف سنوي لمتابعة تنفيذ خطط عمل المديريات والوحدات التنظيمية.
- اعداد تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية.
- تطبيق معايير تميز الأداء الحكومي ومشاركة الدائرة في جوائز التميز والابداع والابتكار.
- إعداد الخطة الاستراتيجية للدائرة والخطط المنبثقة عنها.
- الاشراف على إعداد خطط عمل المديريات.
- الرقابة والتدقيق المالي والإداري والفني والضبط على مختلف الأنشطة واتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية لتصويب المخالفات وفق التشريعات النافذة.

الأهداف الاستراتيجية لدائرة الموازنة العامة ومؤشرات قياس الأداء

الأهداف الاستراتيجية	مؤشر قياس الآداء	القيمة الفعلية 2022	القيمة الفعلية 2023	تقييم ذاتي أولي 2024
المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.	نسبة انحراف النفقات العامة الفعلية عن المقدر.	%1.7	%3.7	%4.6
تعزيز نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.	نسبة تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وخارطة الحسابات ضمن الإطار المالي متوسط المدى.	%87.5	%89.5	%91
	ترتيب الأردن في مؤشر الموازنة المفتوحة وفقاً لاستبيان الموازنة المفتوحة لمنظمة شراكة الموازنة الدولية.	61	60	60
المساهمة في تطوير هيكلية الجهاز الحكومي واصلاح البيئة التنظيمية	معدل الوظائف المحدثة إلى الشواغر الملغاة.	%100	%100	%100
رفع كفاءة الأداء المؤسسي.	نسبة رضا متلقي الخدمة.	%90	%90.4	%91
المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.	نسبة النفقات الرأسمالية المخصصة للمحافظات الى اجمالي النفقات الرأسمالية الحكومية.	%7.1	%6.5	%6.5

خدمات دائرة الموازنة العامة

إنطلاقا من حرص دائرة الموازنة العامة على تحقيق رؤيتها ورســـالتها واهدافها الاســـتراتيجية تقوم الدائرة بتقديم الخدمات وتنفيذ المهام والواجبات المنوطة بها لتغطي كافة نشـــاطاتها على نحو يؤدي الى الحد من التداخل في المهام والازدواجية في الواجبات بين المديريات والوحدات المختلفة، وتتوزع الخدمات التي تقدمها الدائرة على برنامجين رئيسيين وهما:

1- برنامج الادارة والخدمات المساندة:

يهدف هذا البرنامج الى تقديم كافة الخدمات الادارية والمالية المســـاندة لموظفي الدائرة في مختلف المديريات والوحدات وللشركاء ولمتلقي الخدمة، ويتضمن هذا البرنامج نشاط **"الخدمات الادارية والمساندة"**، ويرتبط البرنامج بالهدف الاستراتيجي " رفع كفاءة الآداء المؤسسي ".

اما عن الخدمات التي يقدمها البرنامج، فهي على النحو التالي:

- ✓ إعداد الموازنة السنوية للدائرة ومتابعة تنفيذها.
- ✓ تقديم الخدمات الادارية والمالية للموظفين.
- ✓ المحافظة على مبنى الدائرة وإجراء الصيانة اللازمة له.
- ✓ أرشفة الوثائق وحماية اصولها والمحافظة عليها.
- ✓ مأسسة معايير تميز الاداء الحكومي في الدائرة.
- ✓ تطوير وتحديث أنظمة وبرمجيات الحاسوب.
- ✓ الرقابة والتدقيق المالي والاداري والفني وإتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية لتصويب المخالفات وفق التشريعات السارية.

وتناط مهمة الإشـــراف على تنفيذ برنامج **"الإدارة والخدمات المســـاندة"** بمســـاعد المدير العام للشـــؤون الادارية والمالية، ويرتبط تنفيذ هذا البرنامج بكل من مديرية الشـــؤون الادارية والمالية، ومديرية الحاســـوب والمعرفة، ووحدة الرقابة الداخلية، ووحدة تطوير الاداء المؤسسي، وينفذ هذا البرنامج من خلال كادر وظيفي يقدر بنحو 71 موظفاً لعام 2024.

2- برنامج تطوير منهجية الموازنة:

يهدف هذا البرنامج الى تعميق تطبيق المنهجيات والمفاهيم العالمية المعاصـــرة في ادارة الموازنة، مثل الإطار المالي متوسط المدى، والموازنة الموجهة بالنتائج، وتطبيق خارطة الحسابات، ويتضمن هذا البرنامج نشاط **"إعداد قانون الموازنة العامة ونظام تشـكيلات الوظائف"** ومشـروع **"تعزيز تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج"**، ويرتبط البرنامج بأربعة أهداف استراتيجية، هي:

- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
- تعزيز نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.
- المساهمة في تطوير هيكلية الجهاز الحكومي واصلاح البيئة التنظيمية.
- المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.

اما الخدمات التي يقدمها هذا البرنامج فهي على النحو التالي:

- ✓ التحضير لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة.
- ✓ اصـــدار بلاغ اعداد مشـــروع قانون الموازنة العامة ومشـــروع نظام تشـــكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- ✓ اعداد مشروع قانون الموازنة العامة.
- ✓ متابعة اقرار مشروع قانون الموازنة العامة.
- ✓ تنفيذ ومتابعة قانون الموازنة العامة.
- ✓ اصدار ملحق موازنة.
- ✓ احداث مادة أو بند أو برنامج أو مشروع جديد في قانون الموازنة العامة.
- ✓ اصدار نظام تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- ✓ اصدار دليل المواطن للموازنة العامة.
- ✓ ابداء الرأي في البيانات المالية الختامية للوحدات الحكومية والمؤسسات العامة وموازنات بعض المؤسسات غير المدرجة في قانون الموازنة العامة.
- ✓ تقديم الاستشارات وإبداء الرأي حيال العديد من القضايا المالية والادارية.
- ✓ مراجعة تقارير المتابعة والتقييم واعداد ملخص بها.
- ✓ التنسيق مع مجالس المحافظات والمجالس التنفيذية في المحافظات لمتابعة إعداد وإقرار وتنفيذ موازناتها.

وتناط مهمة الإشـراف على تنفيذ برنامج " **تطوير منهجية الموازنة**" بمسـاعد المدير العام للشـؤون الفنية، ويرتبط تنفيذ هذا البرنامج بكل من مديريات قطاعات الموازنة ومديرية الدراسات ووحدة اللامركزية ووحدة المتابعة والتقييم، وينفذ هذا البرنامج من خلال كادر وظيفي يقدر بنحو 85 موظفاً لعام 2024.

ويبين الشكل التالي المخصصات المالية المعاد تقديرها (بالدينار) لدائرة الموازنة العامة للعام 2024:

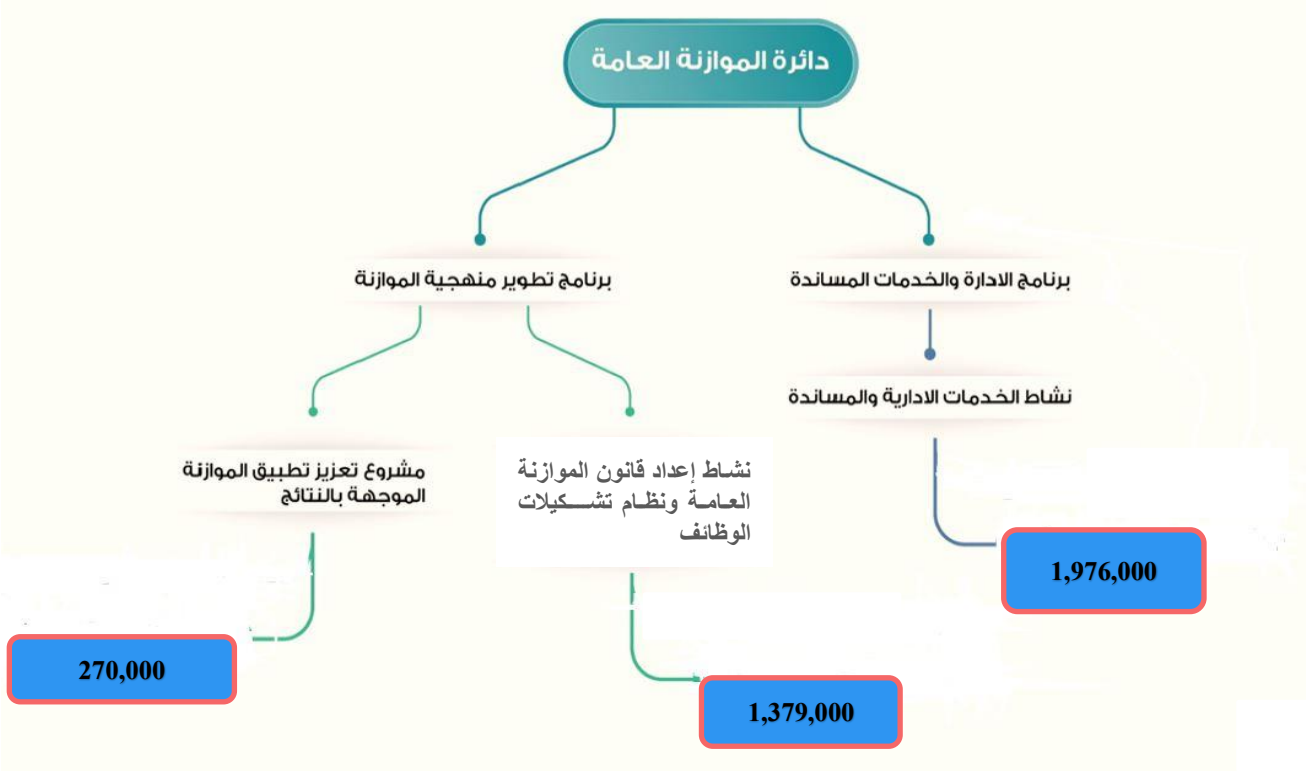

ويظهر المخطط التالي الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة متضمناً مختلف المديريات والوحدات العاملة في عام 2024.

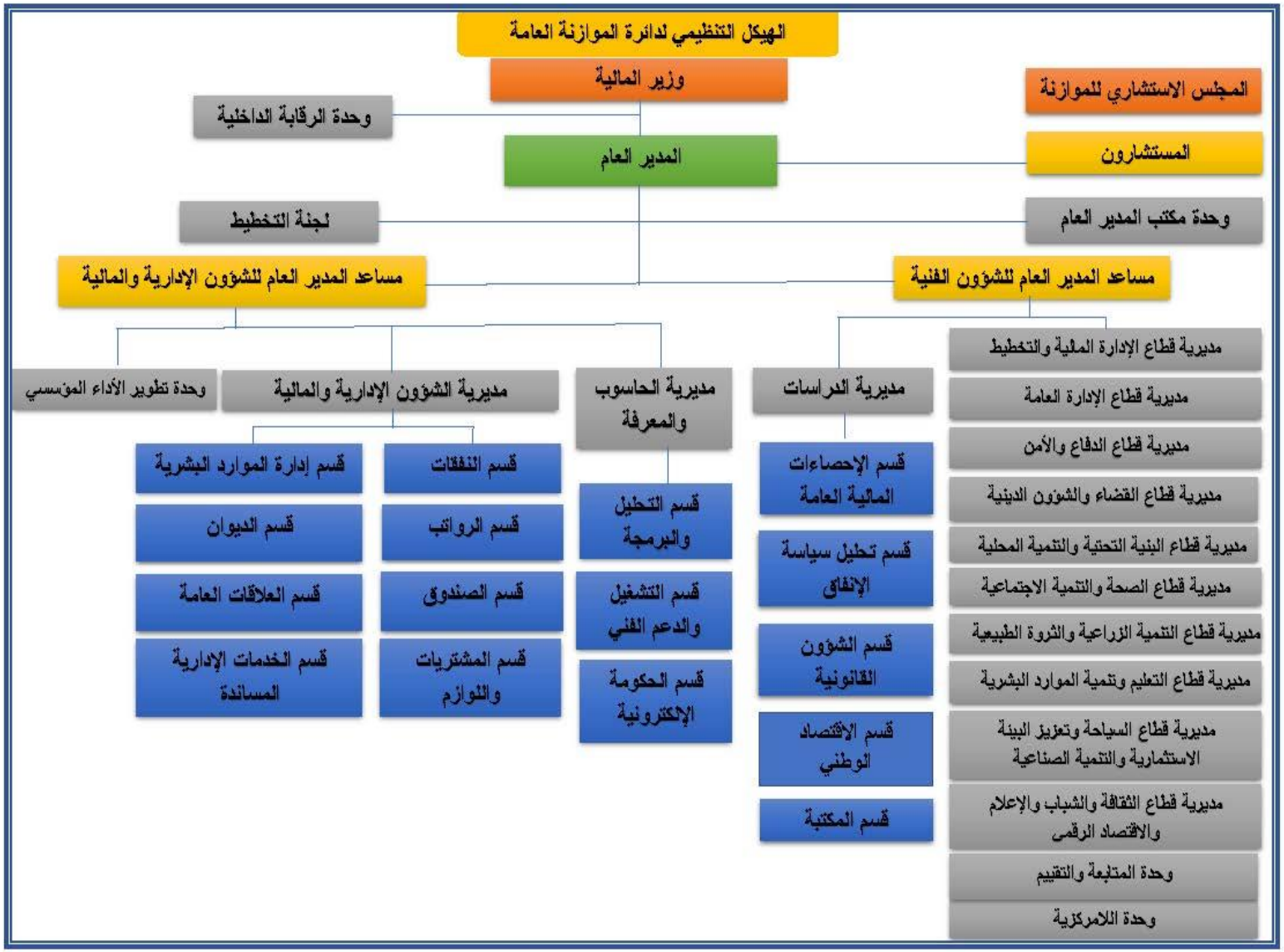
الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة
وزير المالية
المجلس الاستشاري للموازنة
وحدة الرقابة الداخلية
المدير العام
المستشارون
لجنة التخطيط
وحدة مكتب المدير العام
مساعد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية
مساعد المدير العام للشؤون الفنية
وحدة تطوير الأداء المؤسسي
مديرية الشؤون الإدارية والمالية
مديرية الحاسوب والمعرفة
مديرية الدراسات
مديرية قطاع الإدارة المالية والتخطيط
مديرية قطاع الإدارة العامة
مديرية قطاع الدفاع والأمن
مديرية قطاع القضاء والشؤون الدينية
مديرية قطاع البنية التحتية والتنمية المحلية
مديرية قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
مديرية قطاع التنمية الزراعية والثروة الطبيعية
مديرية قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية
مديرية قطاع السياحة وتعزيز البيئة الاستثمارية والتنمية الصناعية
مديرية قطاع الثقافة والشباب والإعلام والاقتصاد الرقمي
وحدة المتابعة والتقييم
وحدة اللامركزية
قسم النفقات
قسم الرواتب
قسم الصندوق
قسم المشتريات واللوازم
قسم إدارة الموارد البشرية
قسم الديوان
قسم العلاقات العامة
قسم الخدمات الإدارية المساندة
قسم التحليل والبرمجة
قسم التشغيل والدعم الفني
قسم الحكومة الإلكترونية
قسم الإحصاءات المالية العامة
قسم تحليل سياسة الإنفاق
قسم الشؤون القانونية
قسم الاقتصاد الوطني
قسم المكتبة

إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2024

أولاً: إعداد قانون الموازنة العامة

- متابعة إقرار مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024، حيث تم نشر القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 2024/3/6 العدد (5913)، كما تم إدخال تحسينات جديدة على وثيقة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025 من خلال تضمين برامج الانفاق معلومات إضافية حول المخرجات والنتائج المتوقعة لكل برنامج، والتحديات التي يواجهها البرنامج، والاجراءات الهادفة إلى معالجة هذه التحديات وتحسين الخدمات المقدمة، والنوع الاجتماعي.
- إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025، وتم الأخذ بعين الاعتبار رصد المخصصات المالية اللازمة للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025)، والبرنامج التنفيذي لخارطة تحديث القطاع العام (2023-2025).

ثانياً: إعداد نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية

متابعة إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام 2024 وقد تم إقراره بموجب نظام رقم (10) لسنة 2025 نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2024، وتم نشر النظام في الجريدة الرسمية بتاريخ 2025/2/16 العدد (5976).

ثالثاً: تنفيذ قانون الموازنة العامة

متابعة تنفيذ قانون الموازنة العامة من خلال تطبيق احكامه وأحكام قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (13) لسنة2021 وتعديلاته، واصدار الأوامر المالية العامة والخاصة والحوالات المالية والمناقلات المالية ومستندات الالتزام المالي وكتب الالتزام المالي وحوالات نقل العهدة، ومتابعة ودراسة المواقف المالية، إضافة إلى التقيد بتعليمات بلاغ رقم (4) لسنة 2024 لتنفيذ قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024.

رابعاً: إعداد تقارير حول تقييم أداء المالية العامة

قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد تقارير شهرية حول أداء المالية العامة خلال عام 2024، تتضمن تقييم أداء المالية العامة خلال عام 2024 مقارنة مع عام 2023.

خامساً: الرد على توصيات اللجنة المالية في مجلس النواب واللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان

التنسيق مع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للإجابة على توصيات اللجنة المالية في مجلس النواب وتوصيات اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024 من خلال مصفوفة تم اعدادها لهذه الغاية، وتزويد مجلسي النواب والاعيان بنسخة منها.

سادساً: تعزيز حقوق الانسان في المملكة

انسجاماً مع التوجهات الحكومية الهادفة الى تعزيز حقوق الانسان في المملكة وتعزيزاً للدور الذي تضطلع به دائرة الموازنة العامة في هذا المجال فقد تم توجيه جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية إلى الأخذ بعين الاعتبار تعزيز حقوق الإنسان وترسيخها من خلال مراجعة التشريعات المتعلقة بها وتطبيق التوصيات الواردة في التقارير الوطنية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان وعلى أن تكون منسجمة مع الأولويات الوطنية، وبناءً على ذلك فقد تم تضمين مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025 المخصصات المالية اللازمة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي من شأنها تعزيز حقوق الانسان في المملكة والمتمثلة بحق الأمن والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والخدمات الاساسية والترفيه وغيرها من الحقوق لكافة فئات المجتمع بما فيهم الاشخاص ذوي الاعاقة، وقد بلغ حجم المخصصات المالية المرصودة ضمن قانون الموازنة العامة لعام 2025 لكل من وظيفة الحماية الاجتماعية، النظام العام وشؤون السلامة العامة، التعليم، الصحة، الشؤون الاقتصادية نحو 2.4 مليار دينار، 1.7مليار دينار، 1.5 مليار دينار، 1.3 مليار دينار، 0.7 مليار دينار على الترتيب، وذلك سعياً لإيجاد بيئة اجتماعية واقتصادية وصحية آمنة للمواطنين.

سابعاً: الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل

في اطار الجهود التي تبذلها دائرة الموازنة العامة لتعزيز تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي فقد واصلت الدائرة التعاون مع شركائها في هذا مجال وخاصة مشروع إصلاح وإدارة المالية العامة (PFMA) الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) من خلال المشاركة في الورشات والدورات التدريبية الهادفة الى تعزيز قدرات دائرة الموازنة العامة والجهات الحكومية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني من خلال توعيتهم واكسابهم المعارف والمهارات المتعلقة بهذا الخصوص.

واستمراراً للجهود التي تبذلها الدائرة لمأسسة مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في عملها فقد حرصت الدائرة على ابراز تطبيق مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن اولوياتها من خلال اضافة اولوية جديدة ضمن الاولويات في فصل دائرة الموازنة العامة يتضمن ان الدائرة تتبنى "تطبيق مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي" ضمن الاولويات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة، كما تم تشكيل لجنة من دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وهيئة الامم المتحدة للمرأة لدراسة مدى امكانية تطبيق تصنيف النوع الاجتماعي (Gender Classifier) في الموازنة العامة. وفي مجال ترميز (تعليم) مخصصات النوع الاجتماعي في الموازنة (Budget Tagging)، فقد تم اجراء تطبيق عملي لعملية الترميز على اربعة وزارات ريادية (التربية والتعليم، الصحة، العمل، التنمية السياسية) وتم اعداد تقرير الترميز للبرامج التي تم تحليلها

وتطبيق اجراءات الترميز (تعليم) عليها تمهيداً لتطبيقه على جميع برامج تلك الوزارات وتم نشـر التقرير على الموقع الالكتروني للدائرة، كما تم اعداد خطة لتعميم ترميز الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي على عدد من الوزارات والدوائر الحكومية خلال الفترة 2025-2028 بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) ليتم بعد ذلك استكمال تطبيقه على كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

بالإضافة الى ذلك فقد تم تضمين بلاغ رقم (15) لسنة 2024 لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسـنة المالية 2025، الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي بما فيها المرأة والطفل والجنس (ذكر/ أنثى) عند تحديد مؤشـرات الآداء المرتبطة بخططها الاستراتيجية وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وبما يضمن قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإدماج مفهوم النوع الاجتماعي ضـمن موازناتهم، إضـافة إلى تحديد الأولويات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والنتائج المتوقعه لتلك الأولويات والبرامج المرتبطة بها.

وبهدف مسـاعدة الوزارات والدوائر الحكومية على ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في مشـاريع موازناتهم السـنوية من خلال ادراج احتياجات النوع الاجتماعي من المشـاريع والانشـطة والخدمات فيها وتعريفهم بالخطوات اللازمة لذلك فقد تم وبالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة (UN-Women) واللجنة الوطنية الأردنية لشـؤون المرأة (JNCW) تدريب اعضـاء الشـبكة الوطنية للموازنة المسـتجيبة للنوع الاجتماعي الممثلين للوزارات والدوائر الحكومية على دليل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وخطوات وإجراءات تقييم وتحليل وتصنيف النوع الاجتماعي وتحديد الفجوات ورصد المخصصات اللازمة لمعالجة تلك الفجوات.

ثامناً: متابعة متطلبات التعاون الدولي

متابعة متطلبات تحقيق برامج المؤسسات الدولية الاصلاحية والموجهة لدعم الموازنة العامة، إذ تم في عام 2024 متابعة العديد من برامج الدعم المالي والفني المقدمة من مجلس التعاون الخليجي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والحكومة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والحكومة الايطالية، والوكالة الفرنسية للتنمية وغيرها من الجهات الدولية الاخرى، كما تم إعداد مصفوفة المنح والقروض لعام 2024 والتي تبين الانعكاسات المالية لبرامج المنح والقروض على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025 ضمن موازنات القطاعات المختلفة.

تاسعاً: تعزيز مبدأ الشفافية في شؤون الموازنة العامة

- المشاركة في استبيان مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) لعام 2024 الذي أجرته منظمة شراكة الموازنة الدولية (IBP) في واشنطن، فقد تم تشكيل فريق عمل من المعنيين في دائرة الموازنة العامة وكل من وزارة المالية وديوان المحاسبة لمراجعة محاور الاستبيان المختلفة وابداء الملاحظات على النتائج الأولية للتقييم،

وقد صدرت النتائج النهائية للاستبيان في شهر أيار من عام 2024، وتجدر الإشارة إلى أن الاردن قد حصل على نتيجة 60 بالمائة في نتائج الاستبيان، وبذلك احتل الأردن بهذه النتيجة المرتبة الاولى على مستوى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

- اصدار وثيقة "دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2024 " بهدف تقوية قنوات الاتصال وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، وتعزيز المشاركة الواعية في شؤون الموازنة العامة، وتعبّر الوثيقة عن إلتزام الدائرة بتعزيز المساءلة والشفافية حول ايرادات الدولة ونفقاتها، اضافة الى تعزيز أطر التواصل بين الدائرة من جهة والمواطن الأردني من جهة أخرى وتمكينه من الوصول الى أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة والتي من شأنها ان تتيح له التعرف على حجم المخصصات المالية الموجهة للقطاعات الاقتصادية والخدمات العامة التي لها مساس مباشر بحياته اليومية.
- وبهدف اضفاء المزيد من الشفافية على عملية اعداد الموازنة العامة للدولة، فقد تم نشر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025 على الموقع الإلكتروني للدائرة ليتسنى للجميع الاطلاع عليه وابداء الملاحظات حوله.
- وحرصاً من الدائرة على تلبية حق الانسان في المعرفة وانسجاماً مع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007 فقد قدمت الدائرة خدمات مباشرة لباحثين وأكاديميين وصحفيين وتم الاجابة على استفساراتهم.

عاشراً: اللامركزية المالية

انسجاماً مع الدور الذي تضطلع به دائرة الموازنة العامة في مجال تعزيز تطبيق اللامركزية المالية، فقد قامت الدائرة بمراجعة معايير وأسس تحديد سقوف موازنات المحافظات وتم بالتنسيق مع وزارة الداخلية تعديل درجات مؤشر التنمية المحلية لتعكس التغيرات في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يتكون منها المؤشر، كما تم تحديث البيانات الاحصائية الصادرة عن الجهات الرسمية للأسس والمعايير الاخرى المعتمدة لتوخي العدالة وتحقيق الشفافية عند تحديد سقف موازنات المحافظات الرأسمالي الاجمالي وتوزيعه بين المحافظات، بالإضافة إلى ذلك فقد تم متابعة إعداد واقرار مشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية لعام 2025 بالتنسيق مع المجالس التنفيذية ومجالس المحافظات.

وبهدف مساعدة المحافظات في مجال إقرار ومتابعة تنفيذ موازناتها الرأسمالية، فقد شاركت الدائرة في الورشات التعريفية التوعوية لمجالس المحافظات التي نظمتها وزارة الإدارة المحلية والتي هدفت الى رفع قدرات مجالس المحافظات في هذا المجال.

حادي عشر: إعداد التقرير السنوي لدائرة الموازنة العامة

إعداد التقرير السنوي التاسع عشر لعام 2023، ويعرض التقرير استراتيجية دائرة الموازنة العامة، ودور الدائرة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة والخدمات التي تقدمها وحجم المخصصات المالية

التي ترصد لها والاهداف الوطنية التي تسعى الدائرة لتحقيقها وصولاً إلى تعزيز الاستدامة المالية، كما يسلط الضوء على إنجازات دائرة الموازنة العامة المتحققة خلال عام 2023 وتطلعاتها المستقبلية للسنوات القادمة.

ثاني عشر: ترجمة قانون الموازنة العامة

ترجمة قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024 إلى اللغة الإنجليزية ونشره على الموقع الالكتروني للدائرة، وبدء العمل على ترجمة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025، وذلك حرصاً من دائرة الموازنة العامة على تسهيل عملية اطلاع شركائها الخارجيين على محتوى القانون.

ثالث عشر: الحوسبة

- العمل على متابعة وتطوير قواعد البيانات أوراكل والأنظمة المحوسبة عليها بنسختها الجديدة أوراكل (19c) على الحوسبة السحابية.
- المتابعة والاشراف فنياً على ادخال بيانات قانون الموازنة العامة واصدارها باللغتين العربية والانجليزية وحسب القطاعات.
- المتابعة والإشراف فنياً على إدخال بيانات نظام التشكيلات للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واصداره.
- تطوير نظام التشكيلات للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المحوسب بما يتلاءم مع نظام إدارة الموارد البشرية الجديد.
- إصدار تقارير خاصة بمشروع قانون الموازنة العامة لغايات مناقشات مجلس الأمة والادارة العليا.
- العمل على تزويد المديريات في الدائرة بأية بيانات وجداول لها علاقة بطبيعة عمل الدائرة.
- المشاركة في اعداد الحساب الختامي للوحدات الحكومية بالتعاون مع وزارة المالية.
- الاستمرار في تقديم الدعم الفني من خلال صيانة الخوادم الرئيسية واجهزة الحاسوب والشبكة وتوابعها ومتابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي نظام GFMIS.
- رفع كفاءة أجهزة الحواسيب العاملة في الدائرة من خلال تحديث وحدة التخزين الداخلية (SSD).
- تركيب أجهزة حاسوب جديدة وطابعات للموظفين الجدد.
- متابعة الحوادث الأمنية السيبرانية ومعالجتها وحسب المتطلبات اللازمة.
- المساهمة في دراسة احتياجات الوزارات والدوائر الحكومية من انظمة وأجهزة الحاسوب وتوابعها من خلال المشاركة في لجنة الشراء الخاصة بأجهزة الحاسوب في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.
- توفير جميع متطلبات أمن وسرية المعلومات وحمايتها من خلال توفير وتطبيق (الجدار الناري، مضاد الفايروسات، سياسة كلمات المرور المعقدة، التحكم في تحديد الصلاحيات على الأنظمة والشبكة).
- متابعة وتطوير الموقع الالكتروني الخارجي للدائرة.
- المتابعة والاشراف فنياً على عمليات تنفيذ الموازنة (اوامر مالية، حوالات، مناقلات، مواقف مالية).

- تحميل بيانات الموازنة من نظام اوراكل على ملف اكسل لغايات ارسالها الى مشروع GFMIS في وزارة المالية.
- متابعة الأنظمة التالية فنياً (متابعة إنفاق موازنات المحافظات والوحدات الحكومية، شؤون الموظفين والرواتب، حساب التكافل، الأرشفة، المشتريات واللوازم، تتبع المركبات، الاستبانات، فواتير الخلويات، ونظام مراقبة الدوام).
- رفع مشروع وقانون الموازنة العامة ونظام التشكيلات على الموقع الالكتروني الخارجي للدائرة.
- تحديث وتطوير نظام التكافل واعداد التقارير والشاشات المطلوبة.
- تدريب الموظفين الجدد في المديرية على الأنظمة العاملة في الدائرة ونقل المعرفة لهم.
- تجهيز نظام ونماذج مناقشة الموازنات اكسل لغايات اعداد مشروع قانون الموازنة العامة.
- المتابعة والاشراف على صفحه الفيسبوك للدائرة.
- البدء بتحديث وتطوير نظام الأرشفة في الديوان لآخر اصدار ونقله على الحوسبة السحابية الحكومية.
- تحضير خوادم رئيسيه في الدائرة لغايات اعداد وتشغيل نظام واجهه الربط الالكتروني ونظام المتابعة والتقييم، وبرمجة ترحيل المواقف المالية.
- متابعه نظام النسخ الاحتياطي لملفات وانظمة الدائرة.

رابع عشر: الرقابة الداخلية (مالية وادارية وفنية)

- اعداد خطة العمل الرقابية السنوية ورفعها إلى معالي وزير المالية حسب الأصول.
- مراجعة دليل إجراءات التدقيق المالي.
- اعداد التقارير الرقابية الشهرية والتقرير السنوي ورفعها إلى معالي وزير المالية حسب الاصول.
- رفع تقارير الزيارات الرقابية لعطوفة المدير العام ومعالجة انحرافات الأداء ومتابعة تصويبها إن وجدت.
- إجراء الزيارات الرقابية الفجائية على كافة اقسام مديرية الشؤون الادارية والمالية وبيان الاخطاء في حال وجودها والية تصويبها.
- اعداد خطة الانجاز السنوية ومؤشرات قياس الاداء لوحدة الرقابة الداخلية.
- تطبيق معايير الرقابة الحكومية حسب نموذج التقييم المعد من قبل ديوان المحاسبة.
- تطوير نماذج العمل حسب معايير الرقابة الحكومية.
- تقديم التوصيات للمساهمة في ضبط الانفاق المالي.

خامس عشر: تطوير الأداء المؤسسي

- تمثيل الدائرة في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية (الدورة التاسعة) وذلك بإعداد وتقديم طلب اشتراك الدائرة.
- تمثيل الدائرة في جائزة فريق التغيير المتميز (الدورة الأولى) وذلك بإعداد وتقديم طلب الاشتراك.

- المســـاهمة في اعداد ومراجعة خطط العمل الســـنوية لمديريات ووحدات الدائرة للتأكد من انســـجامها مع الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية وذلك بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية المعنية في الدائرة متضمنة مؤشرات الأداء الاستراتيجية ومؤشرات أداء العمليات والمخاطر المحتملة.
- اعداد تقارير تقدم سـير العمل بالخطة الاسـتراتيجية وخطط العمل السـنوية متضـمنة نتائج قياس مؤشـرات الأداء ونسب الإنجاز الخاصة لكل مديرية ووحدة في الدائرة والتوصيات المناسبة وتعميمها على الموظفين.
- تنفيذ المسوحات السنوية للدائرة متضمنة قياس رضـا الموظفين ومتلقي الخدمة وتقييم كفاءة وفاعلية الأنظمة العاملة وقياس مدى الرضـا عن كفاءة أجهزة الحاسـوب وتوابعها وتقييم سـياسـة أمن وحماية المعلومات، من أجل تقصـي احتياجاتهم وتحديد مسـتوى رضـاهم ومواطن القوة والضـعف والوقوف على فرص التحسـين للعمل عليها بشكل مستمر وبالتالي تحقيق متطلبات وتوقعات متلقي الخدمة والشركاء والموظفين.
- إدارة ومتابعة شـكاوى وملاحظات واسـتفسـارات متلقي الخدمة وتوفير الردود عليها بالتنسـيق مع المعنيين بالسرعة الممكنة من خلال منصة بخدمتكم الحكومية.
- توفير الردود على كتب إبداء الرأي بالخطط الاســـتراتيجية للوزارات والدوائر الحكومية وقياس رضـــا الشركاء.
- إعداد تقرير تحليل الاقتراحات والشـــكاوى والذي يهدف إلى عرض بيانات احصـــائية عن الاقتراحات والشـكاوى والثناء والاسـتفسـارات الواردة إلى الدائرة خلال العام وتحليلها، وذلك ضـمن جهود الدائرة لتبني وتحقيق معايير نموذج تميز الأداء الحكومي الأردني (KACE-5.0).
- إدارة فريق تحديث أدلة عمل الدائرة، والإشـراف على إصـدار الأدلة التي تم الانتهاء من تحديثها ومراجعتها (دليل دورة الموازنة).

سادس عشر: الشؤون الإدارية والمالية

- متابعة وتنفيذ موازنة الدائرة لعام 2024.
- متابعة جدول تشكيلات الدائرة لعام 2024.
- اعداد مشروع موازنة الدائرة لعام 2025.
- طباعة (45) نسخة من قانون الموازنة العامة و(20) نسخة من نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية و(300) نسخة من خطاب الموازنة بغرض توزيعها على الجهات المعنية.
- اعداد وصرف مستندات نفقات الدائرة (رواتب، مطالبات الموردين،والنفقات التشغيلية الاخرى) خلال عام 2024.
- المحافظة على أصول الدائرة وتأمين الصيانة اللازمة لها من خلال متابعة وتجديد (23) عقد، بالاضافة الى اعمال الصيانة الطارئة خلال عام 2024.

- المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية لموظفي الدائرة من خلال مشاركة الدائرة بنحو (34) دورة تدريبية وورشـــة عمل داخلية وخارجية خلال عام 2024، وذلك لتنمية مهارات الموظفين للقيام بالمهام والواجبات الموكولة إليهم على أكمل وجه، وكما في الجدول التالي:

الرقم	عنوان الدورة	الجهة المنظمة	عدد الموظفين	الفترة
1	الاساليب الكمية لادارة الدين العام	مديرية المعهد المالي	2	2024/3/7-3
2	Seminar on banking and finance for countries	الصين	4	2024/10/22-9
3	اصلاح نظام دعم الوقود	صندوق النقد الدولي	1	2024/2/1-1/28
4	استشراف المستقبل	USAID	51	2024/1/30-28 2024/2/8-6
5	منهجية التخطيط والاستخدام الامثل وادارة الفائض	معهد الادارة العامة	3	2024/2/22-20
6	ربط الاداء الفردي بالاداء المؤسسي	معهد الادارة العامة	4	2024/1/18-17
7	الحوكمة والتحول في القطاع العام ورسم السياسات المبنية على الادلة	معهد الادارة العامة	1	2024/9/4-2
8	سياسات اضفاء الطابع الرسمي على الوظائف والاعمال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا	صندوق النقد الدولي	2	2024/9/26-23
9	التوعية باهم المعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام	مديرية المعهد المالي	1	2024/7/4-6/30
10	تدريب مدربين ToT النوع الاجتماعي في مؤسسات المالية العامة	USAID	5	2024/1/13-11
11	Public Financial Management	شراكة- هولندا	1	2024/3/8-4
12	Public Financial Management	شراكة- تونس	1	20224/4/19-15
13	مهارات التخطيط وتنظيم العمل	معهد الإدارة العامة	3	2024/6/26-23
14	Strengthening budget institutions for climate change action and gender equity	USAID	1	2024/6/12-9
15	اعداد الخطة السنوية المبنية على المخاطر	مديرية المعهد المالي	1	2024/8/15-11
16	الامن السيبراني	معهد الادارة العامة	3	2024/6/24-23
17	اطر المالية العامة واعداد الميزانية متوسطة الاجل	صندوق النقد الدولي	1	2024/11/21-17
18	ادارة النقدية	صندوق النقد الدولي	2	2024/12/12-9
19	التمويل الصحي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا	صندوق النقد الدولي	1	2024/4/25-21
20	Fortinet training workshop	IRIS	1	2024/9/23-22
21	INFF	UN	3	2024/10/1-9/29
22	Management Regional Conference Climate Smart Public Financial	البنك الدولي	2	2024/2/29-26
23	اجازة المدقق الداخلي/ محور تشريعات مالية 1 / محور تشريعات مالية 2/ محور تشريعات مالية 3/ محور التدقيق المالي /محور المحاسب الحكومي/ محور المحاسبة الدولية في القطاع العام	مديرية المعهد المالي	1	2024/7/18-14 2024/7/29-21 2024/8/8-7/30 2024/8/22-11 2024/9/5-8/25 2024/9/19-8 2024/10/3-9/22 2024/10/20-6
24	APEX	ITCC	1	2024/7/2-6/23

الرقم	عنوان الدورة	الجهة المنظمة	عدد الموظفين	الفترة
25	Database Administration	ITCC	1	2024/8/12-7/28
26	Management of Doner Funded Projects	معهد الادارة العامة	1	2024/10/3-9/22
27	توجيه الموظف الجديد	معهد الادارة العامة	16	2024/4/19-15
28	ادارة وتحليل البيانات الضخمة باستخدام الذكاء الاصطناعي Power BI	اكاديمية غرفة تجارة عمان للتدريب	1	2024/9/12-7
29	تطبيقات اكسل: من البداية الى الاحتراف	اكاديمية غرفة تجارة عمان للتدريب	6	2024/6/13-10
30	مهارات الاتصال والعمل الجماعي	معهد الادارة العامة	1	2024/10/9-6
31	المهارات الادارية المتكاملة	معهد الادارة العامة	2	2024/10/31-27
32	ادارة الموارد البشرية	معهد الادارة العامة	1	2024/9/26-22
33	تاهيل المحاسب الحكومي	مديرية المعهد المالي	16	2024/8/4-6/30
34	تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالقطاع الحكومي (IPSAS)	مديرية المعهد المالي	1	2024/10/17-13

التطلعات المستقبلية

أولاً: تعزيز المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة، من خلال ما يلـي:

- المساهمة في تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام.
- المساهمة في توجيه وضبط الإنفاق العام وفقاً للأولويات الوطنية.
- تخفيض الدعم المقدم للوحدات الحكومية بشكل تدريجي.
- الحفاظ على مستوى آمن لعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: الاستمرار في العمل على تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الانفاق العام، من خلال ما يلي:

- تفعيل نظام المتابعة والتقييم لآداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.
- إيلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإنفاق العام.
- تحسين موقع الأردن عالمياً في مجال شفافية الموازنة.

ثالثاً: بذل المزيد من الجهود في مجال تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات، من خلال العمل على ما يلي:

- مراجعة أسس ومعايير تحديد سقوف موازنات المحافظات الرأسمالية بما يتناسب مع المستجدات المتعلقة في التشريعات ذات العلاقة باللامركزية.
- المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي للمحافظات لضمان توجيهه بشكل يؤدي الى تعزيز الجانب التنموي في المحافظات وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
- المشاركة في البرامج الهادفة إلى بناء قدرات مجالس المحافظات والمجالس التنفيذية.

رابعاً: العمل على رفع كفاءة الاداء المؤسسي للارتقاء بمستوى أداء الدائرة، من خلال ما يلي:

- تحسين الخدمات.
- رفع كفاءة الموارد البشرية.
- تحسين بيئة العمل الداخلية.
- دعم ثقافة الإبداع والابتكار في الدائرة.

خامساً: المساهمة في تطوير هيكلية الجهاز الحكومي واصلاح البيئة التنظيمية، من خلال ما يلي:

- المشاركة في دراسة اجراءات هيكلة بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية.
- دراسة الابعاد المالية لهيكلة ودمج وإلغاء بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية.

ملحق
الأشكال البيانية لأبرز ملامح قانون الموازنة العامة لعام 2024

الايرادات العامة

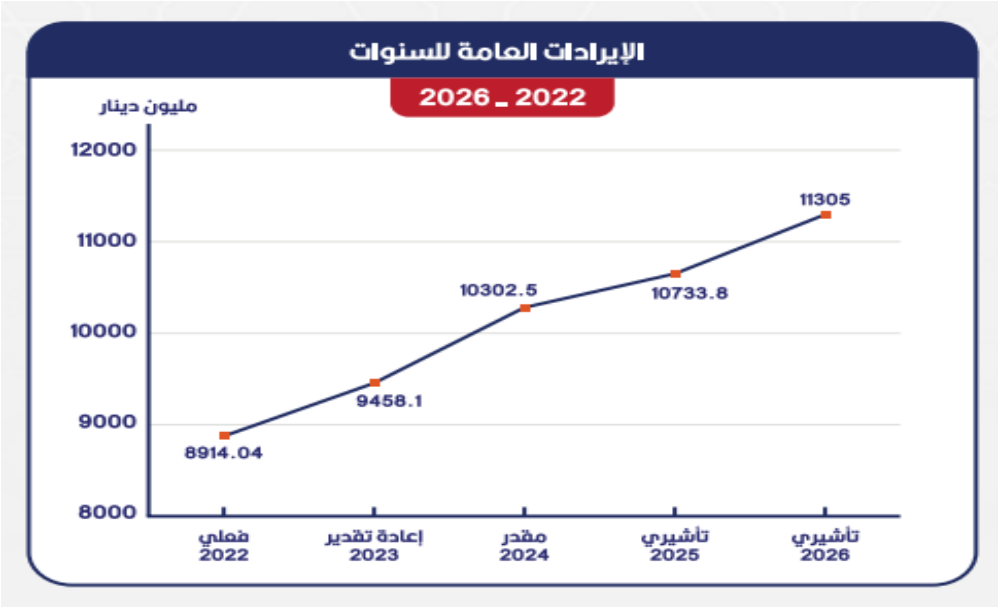

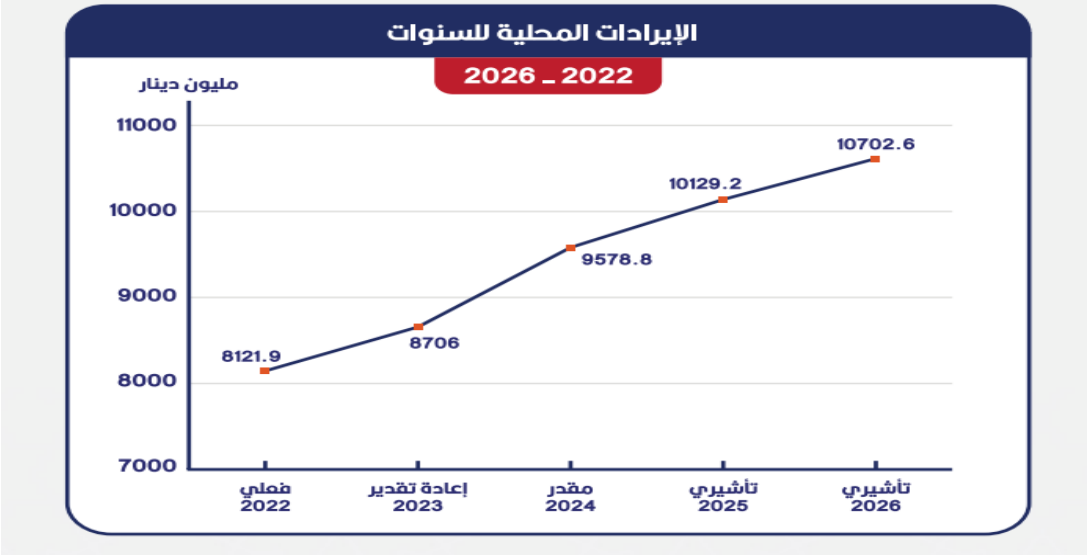

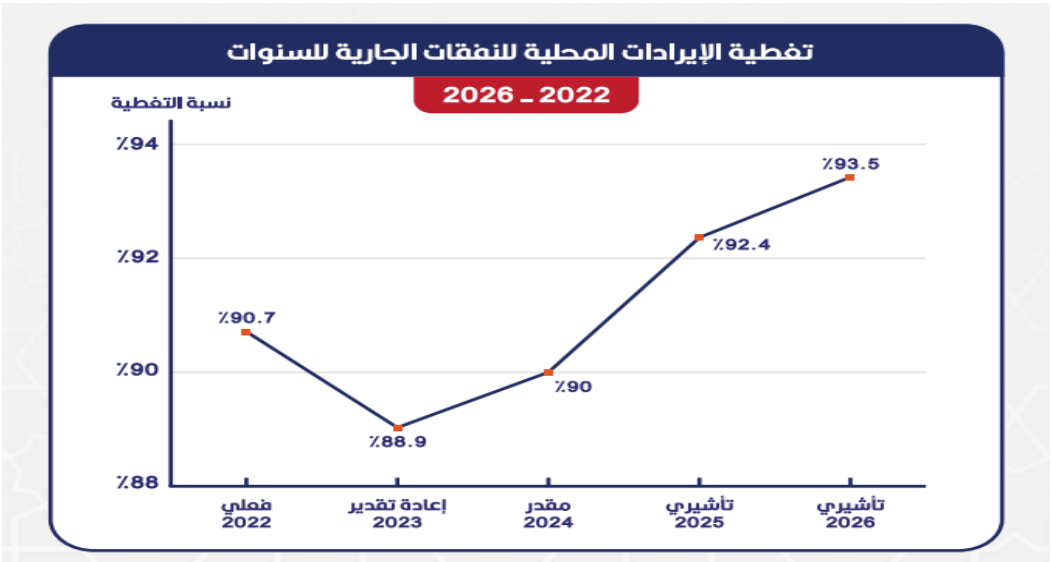

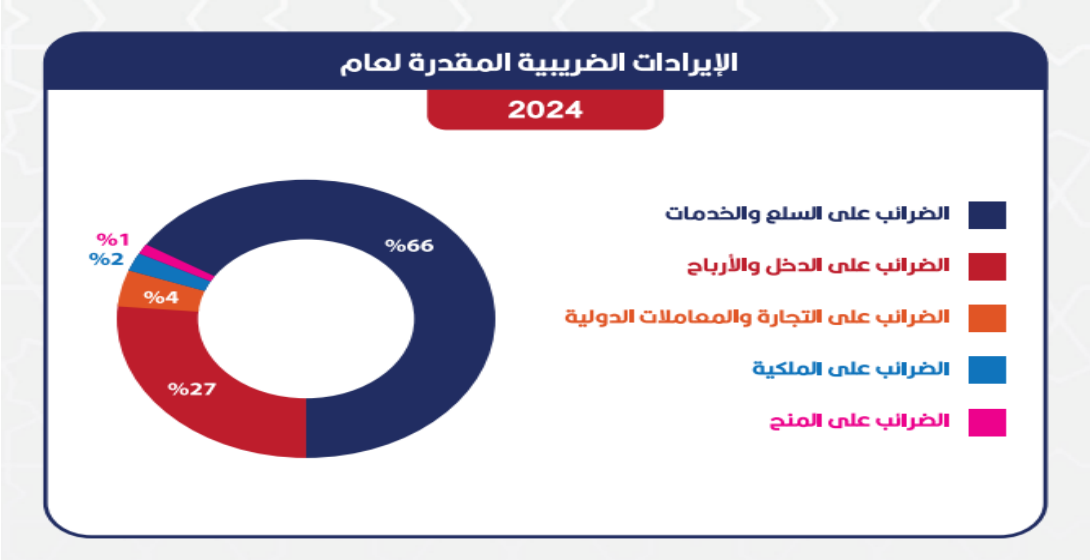
الإيرادات الضريبية المقدرة لعام
2024
%66
%27
%4
%2
%1
الضرائب على السلع والخدمات
الضرائب على الدخل والأرباح
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
الضرائب على الملكية
الضرائب على المنح

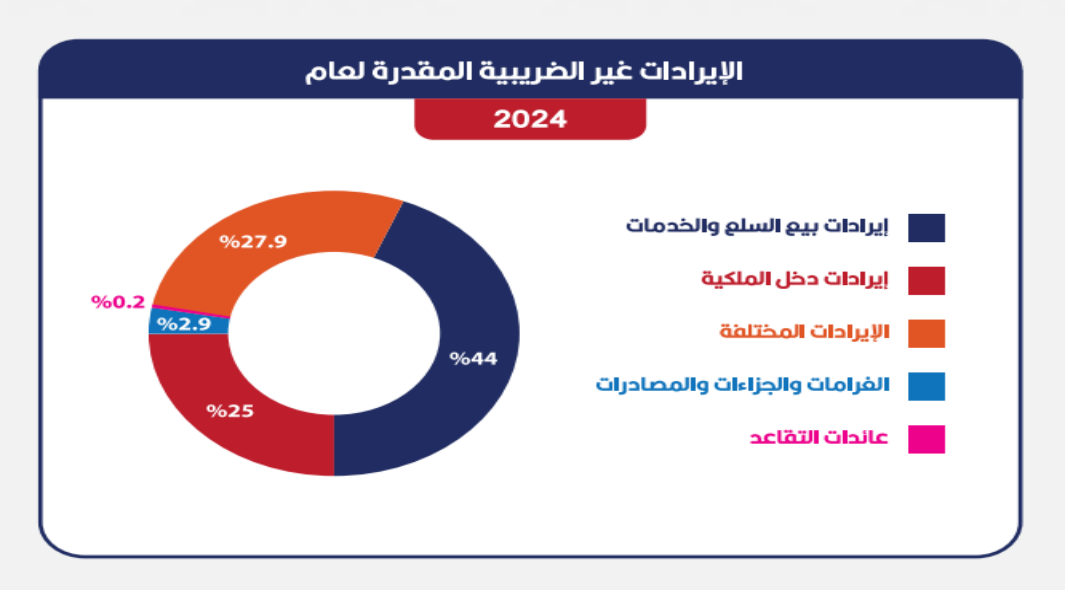
الإيرادات غير الضريبية المقدرة لعام
2024
%44
%25
%2.9
%0.2
%27.9
إيرادات بيع السلع والخدمات
إيرادات دخل الملكية
الإيرادات المختلفة
الغرامات والجزاءات والمصادرات
عائدات التقاعد

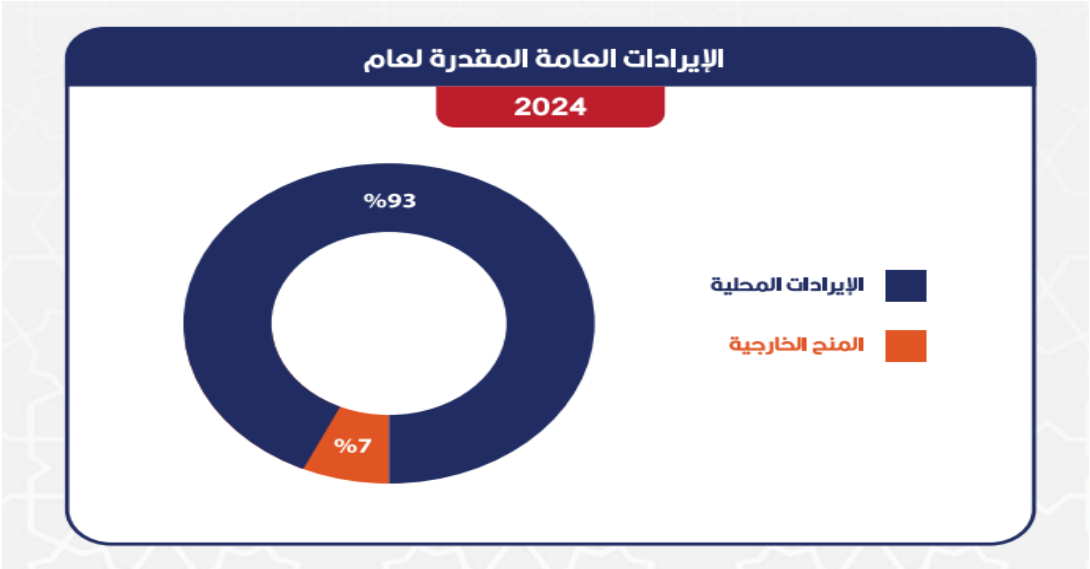
الإيرادات العامة المقدرة لعام
2024
%93
%7
الإيرادات المحلية
المنح الخارجية

النفقات العامة

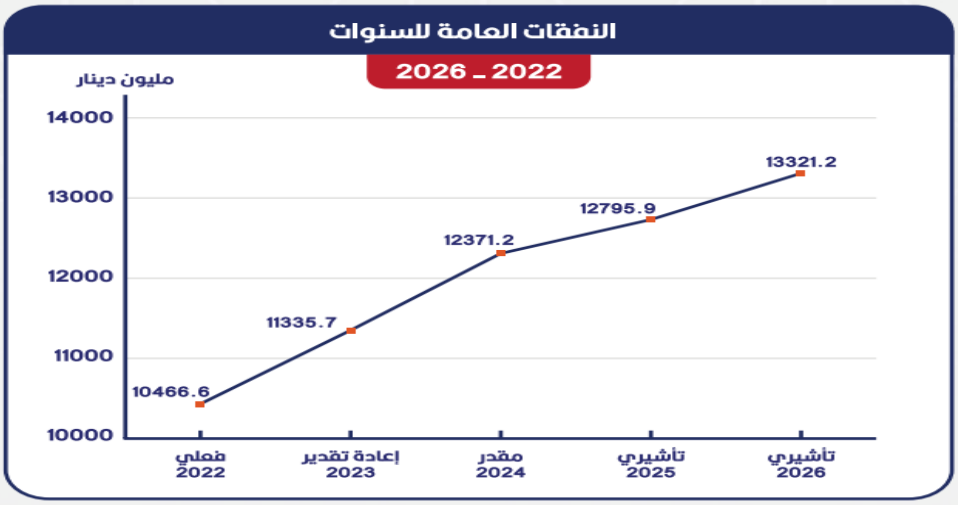

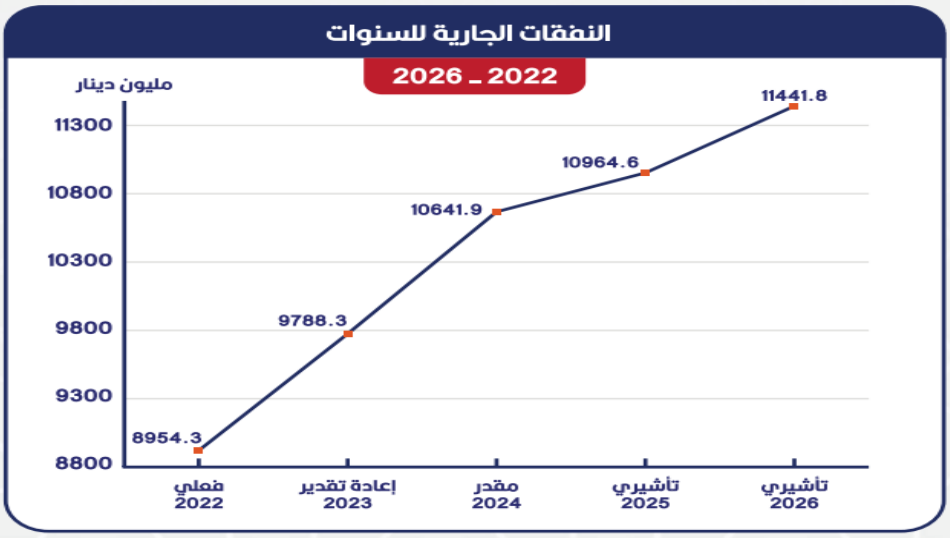

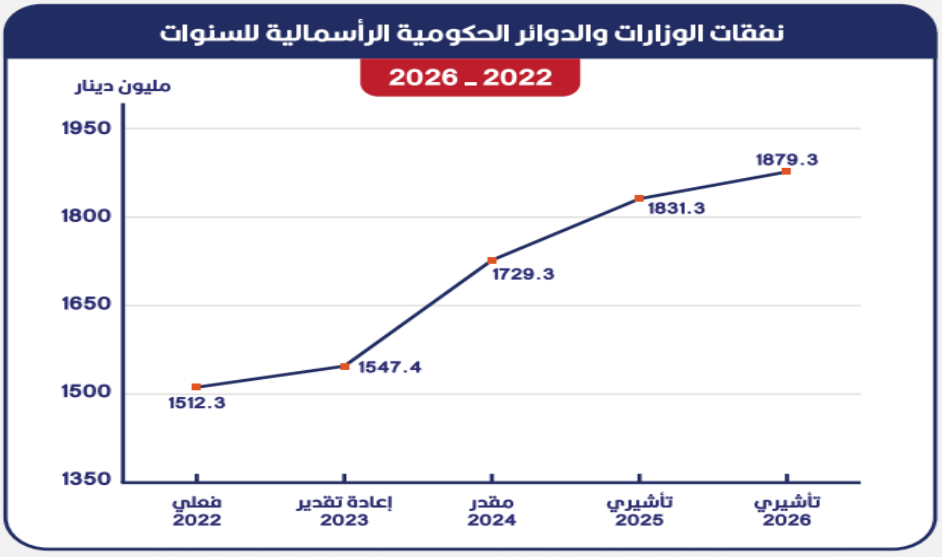

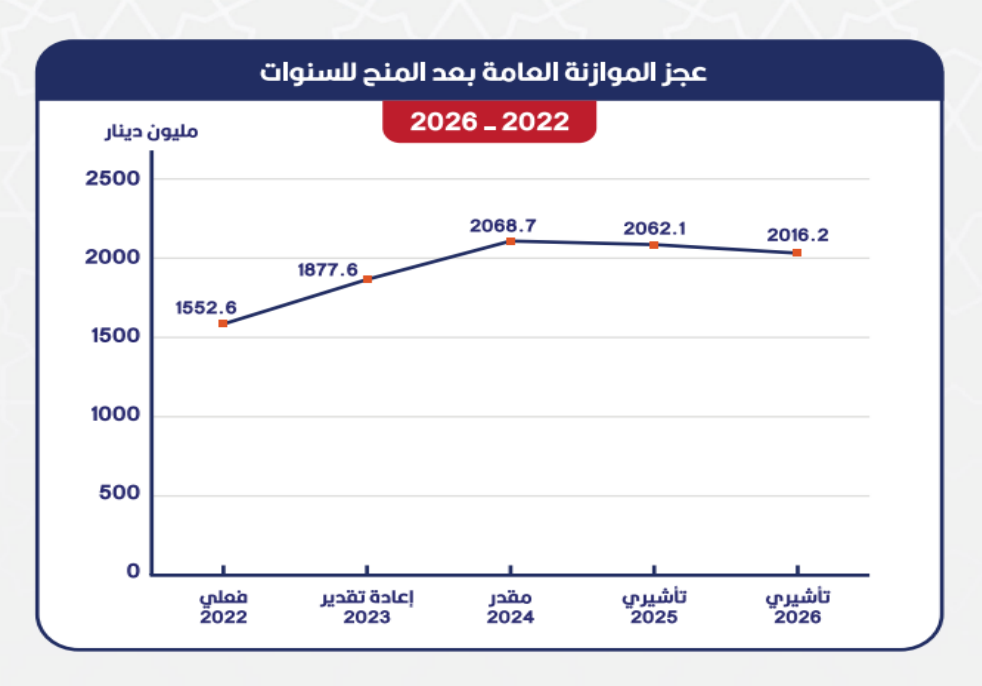
عجز الموازنة العامة بعد المنح للسنوات
2026 ـ 2022
مليون دينار
2500
2000
1500
1000
500
0
1552.6
1877.6
2068.7
2062.1
2016.2
فعلي 2022
إعادة تقدير 2023
مقدر 2024
تأشيري 2025
تأشيري 2026

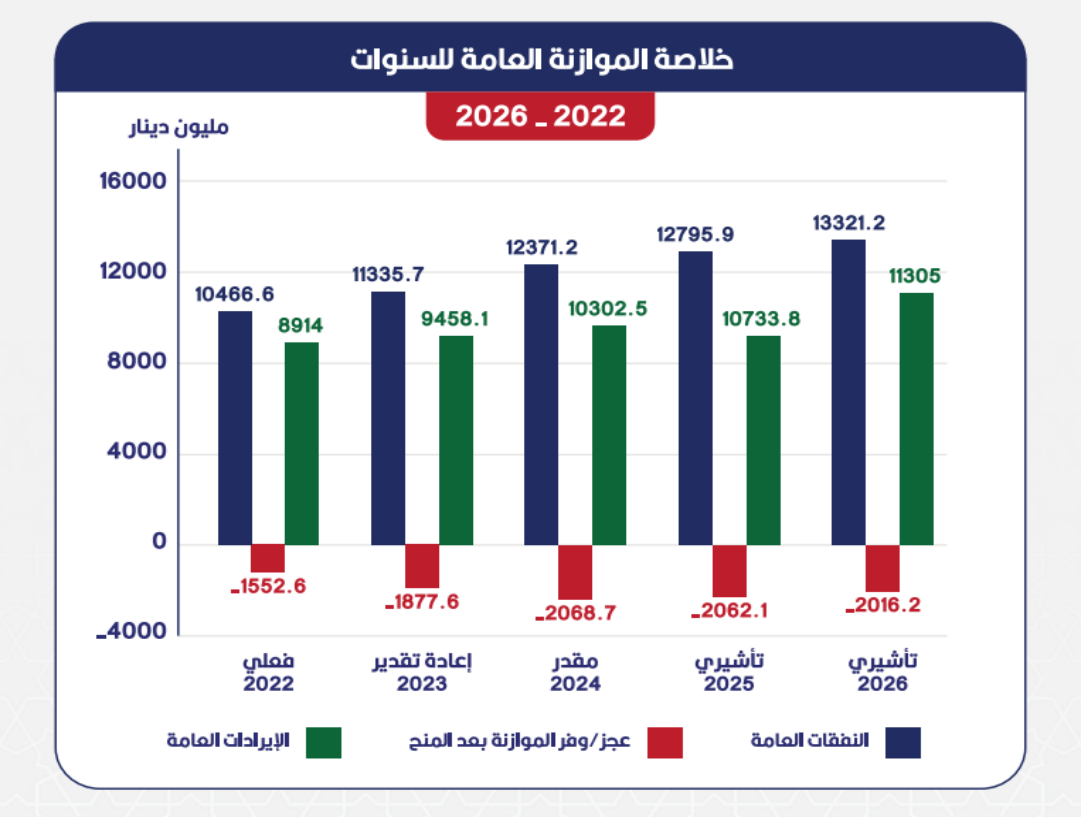
خلاصة الموازنة العامة للسنوات
2026 ـ 2022
مليون دينار
16000
12000
8000
4000
0
-4000
10466.6
8914
-1552.6
11335.7
9458.1
-1877.6
12371.2
10302.5
-2068.7
12795.9
10733.8
-2062.1
13321.2
11305
-2016.2
فعلي 2022
إعادة تقدير 2023
مقدر 2024
تأشيري 2025
تأشيري 2026
الإيرادات العامة
عجز/وفر الموازنة بعد المنح
النفقات العامة

ايرادات الوحدات الحكومية

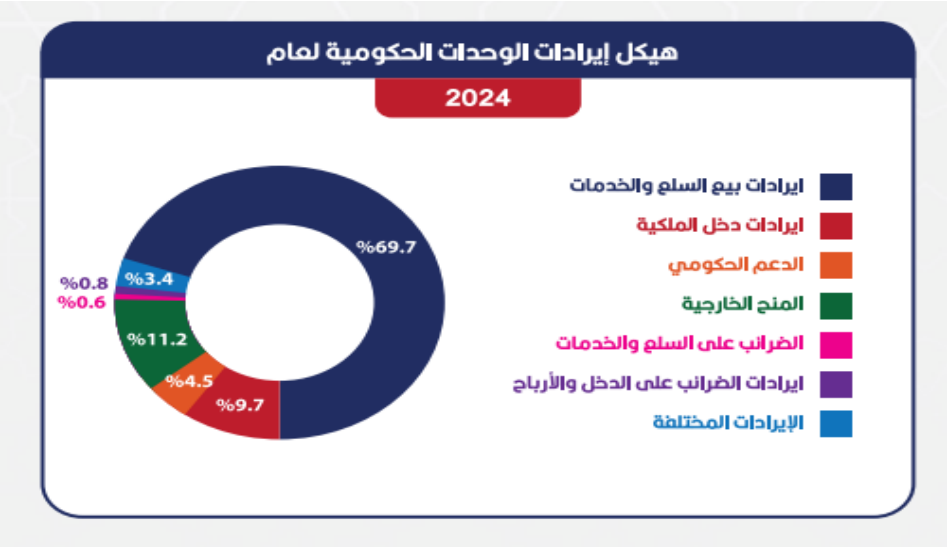

نفقات الوحدات الحكومية